



Bethlehem 21 Project

Environmental Sustainability for a Better Life: An Integrated Approach for Localizing Agenda 21 in the Bethlehem District

Forth Thematic Group Meeting

“Sustainable Land Management”

Prepared by: Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ)



17 May 2006



Note: The views expressed in this presentation do not necessarily reflect the views of the European Commission and the Swiss Agency for Development and Cooperation

Meeting Agenda

10:00 - 10:15	Registration
10:15 - 10:45	The Geopolitical Situation in Bethlehem District
10:45 - 11:00	The Concept of Sustainable Land Management & The Reasons of Land Degradation
11:00 - 11:15	Coffee Break
11:15 - 11:35	Integrated Approach to the Planning and Management of Land Resources (Chapter 10 of Agenda 21)
11:35 - 11:55	The Relevant National Policies, Strategies and Laws
11:55 - 12:10	Discussion
12:10 - 12:20	Coffee Break
12:20 - 13:50	Systems and Tools Applied in the Planning and Management of Land Resources:
	The Geographic Information System "GIS" (Introduction)
	The Use of GIS in the Analysis of Land Use in Bethlehem District
	The Use of GIS in Developing the Information System of Beit Sahour Municipality
13:50 - 14:10	Discussion
14:10 - 15:00	Lunch Break

مشروع بيت لحم ٢١



استدامة بيئية نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين
جدول أعمال القرن ٢١ في محافظة بيت لحم

اللقاء المتخصص الرابع

“الإدارة المستدامة للأراضي“

إعداد: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)



١٧ أيار ٢٠٠٦



ملاحظة: الآراء المطروحة هنا لا تعكس بالضرورة آراء المفوضية الأوروبية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

جدول أعمال اللقاء الرابع

تسجيل	١٠:٠٠ - ١٠:١٥
الواقع الجيوسياسي في محافظة بيت لحم	١٠:١٥ - ١٠:٤٥
مفهوم الإدارة المستدامة للأراضي وأسباب تدهور الأراضي	١٠:٤٥ - ١١:٠٠
استراحة	١١:٠٠ - ١١:١٥
النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي (الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١)	١١:١٥ - ١١:٣٥
السياسات والاستراتيجيات والقوانين الوطنية المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي	١١:٣٥ - ١١:٥٥
نقاش	١١:٥٥ - ١٢:١٠
استراحة	١٢:١٠ - ١٢:٢٠
الأنظمة والأدوات المستخدمة لتخطيط وإدارة موارد الأراضي:	١٢:٢٠ - ١٣:٥٠
مقدمة عن نظم المعلومات الجغرافية	
استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحليل استخدامات الأراضي في محافظة بيت لحم	
استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تطوير نظام معلومات خاص ببلدية بيت ساحور	
نقاش	١٣:٥٠ - ١٤:١٠
استراحة الغذاء	١٤:١٠ - ١٥:٠٠

الواقع الجيوسياسي في محافظة بيت لحم

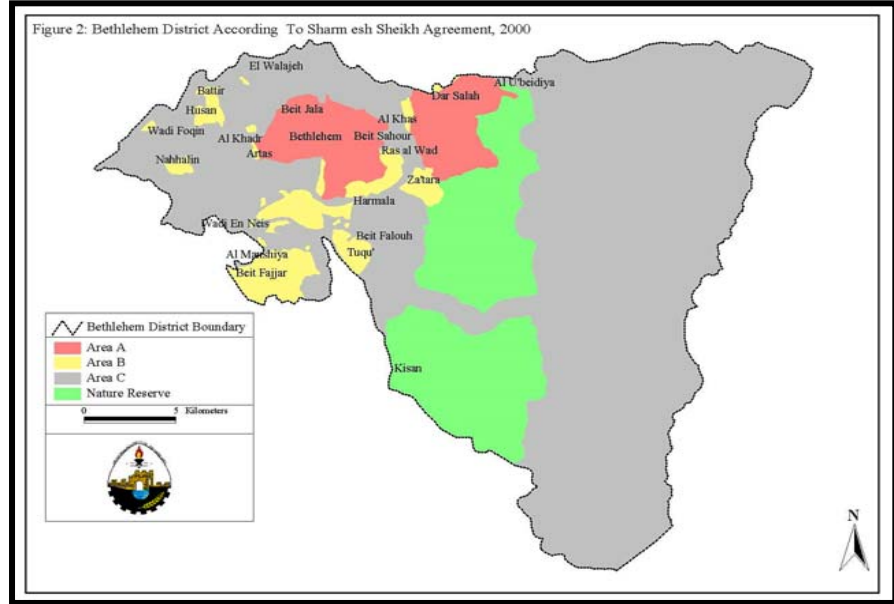
محافظة بيت لحم

تبلغ مساحة محافظة بيت لحم ٦٠٧,٨ كم² ويسكنها ما يقارب الـ ١٧٤,٦٥٤ ألف نسمة موزعين في ٦٨ تجمع سكني وثلاثة مخيمات للاجئين.



التوزيع السكاني لمحافظة بيت لحم

٩١% من السكان في محافظة بيت لحم موزعين على مناطق أ+ ب والتي تشكل ١٣,٣ % فقط من مساحة محافظة بيت لحم الكلية بينما تشكل مناطق ج التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة ما نسبته ٦٩,٧% من مساحة المحافظة الكلية.



تقسيم المناطق الفلسطينية كما جاء في اتفاقيات شرم الشيخ ٢٠٠٠

النسبة المئوية من مساحة المحافظة الكلية	المساحة (كم ²)	تعداد السكان (٢٠٠٥)	المنطقة
7.8	47.6	٩٧٤٢٣	مناطق أ
5.5	33.8	٦١٣٢٧	مناطق ب
69.7	424	15904	مناطق ج
17	102.4	-----	المحميات الطبيعية
100	607.8	١٧٤٦٥٤	المجموع

النشاطات الاستعمارية الإسرائيلية في محافظة بيت لحم

محافظة بيت لحم كمثلاتها من سائر محافظات الوطن كانت وما زالت هدفاً للاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ورغم خصوصية المحافظة والمدينة على وجه التحديد، لم يترك الإسرائيليون فرصة إلا واقتنصوها في المحافظة فعاش السكان حتى هذا اليوم ظم الاحتلال الإسرائيلي يوم بيوم على مدار ما يقارب ٣٩ عاماً، منها ٦ أعوام مضت، كافح فيها الفلسطينيون الاحتلال الإسرائيلي.

أولاً: ترسيم الحدود

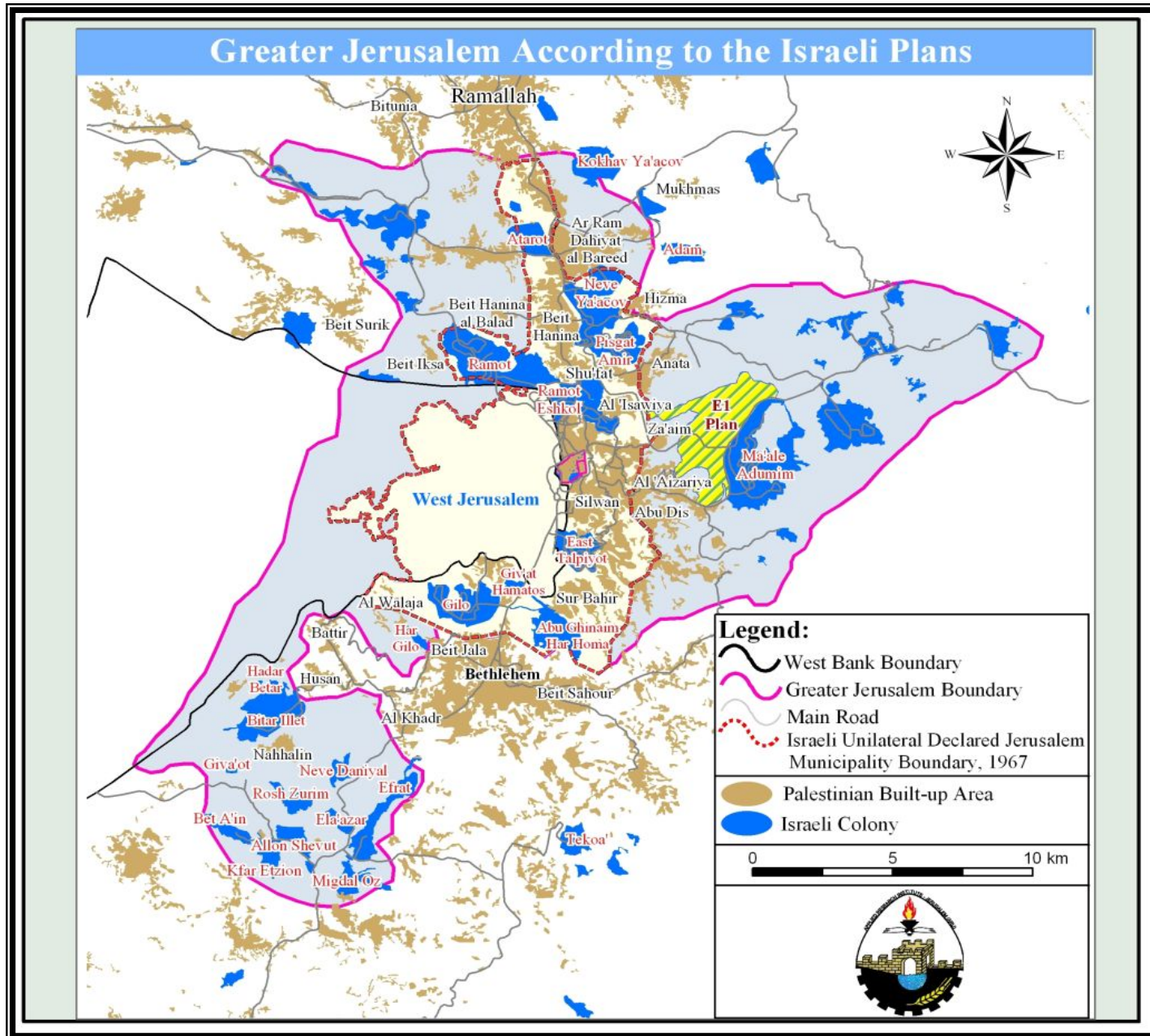
بلغت مساحة محافظة بيت لحم قبل حرب ١٩٦٧، والتي احتلت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، ٦٢٦,٥ كم². وبعد الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية ومنها محافظة بيت لحم، شرع الاحتلال بإعادة ترسيم حدود المحافظات بما يتناسب ورؤيته الخاصة حيث اقتطعت إسرائيل ما مساحته ١٨,٥ كم² من أراضي المحافظة بهدف ضمها لحدود بلدية القدس الإسرائيلية الجديدة وغير القانونية لتصبح مساحة المحافظة كما هو مسجل اليوم ٦٠٧,٨ كم².

ثانياً: تشريع الاستيطان

تعود بداية الاستيطان الإسرائيلي في محافظة بيت لحم إلى عقد الستينات من القرن الماضي، تحديداً عقب احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧، فكانت مستعمرة كفار عصيون أولى المستعمرات الإسرائيلية في محافظة بيت لحم وسرعان ما تفتت في سائر مناطق المحافظة ليصل عددها إلى ١٩ مستوطنة إسرائيلية يقطنها ما يزيد عن ٧٧٠٠٠ مستوطن إسرائيلي وتحتل ما مساحته ١٨,٠٩٤ كم² (أي ما يقارب ٣% من مساحة المحافظة الكلية).

إن الاستيطان في محافظة بيت لحم هو ضمن خطة إستراتيجية مبرمجة للنهوض بمشروع ما يعرف بالقدس الكبرى

مخطط القدس الكبرى



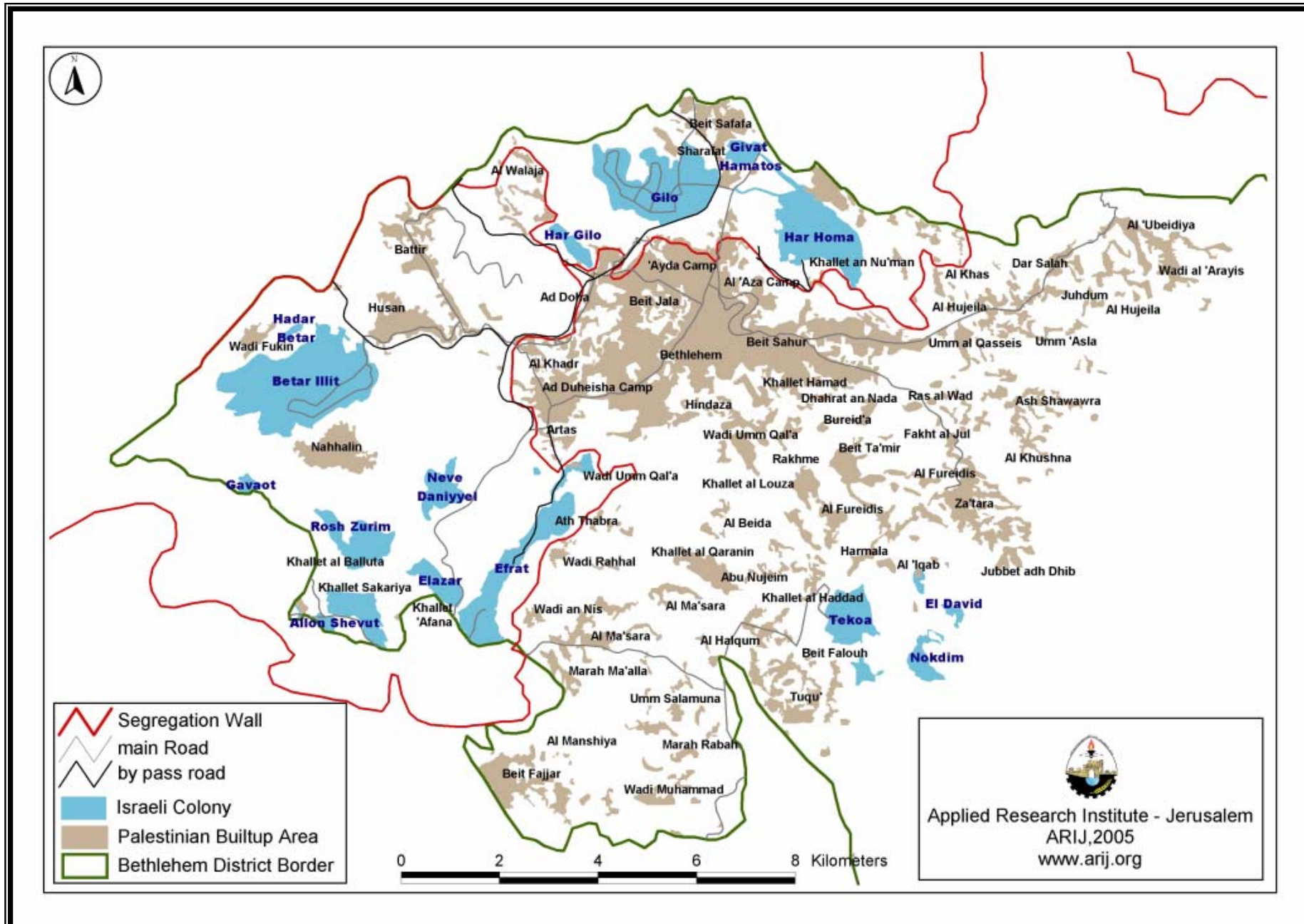
البؤر الاستيطانية



بؤرة استيطانية بالقرب من مستوطنة تقوع

فضلا عن بناء المستوطنات الإسرائيلية، قامت إسرائيل منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٥ ببناء ١٨ بؤرة استيطانية في محافظة بيت لحم تتمركز معظمها حول مستوطنات نيكوديم وتقوع وكفار الداد في الشرق (المناطق المفتوحة)، ومجمع غوش عتصيون في الغرب بالقرب من مستوطنات افراتا واليعزر والون شيفوت.

توزيع المستوطنات الإسرائيلية في محافظة بيت لحم



مستوطنة أبو غنيم
(هار حوما)
تأسست عام ١٩٩٧

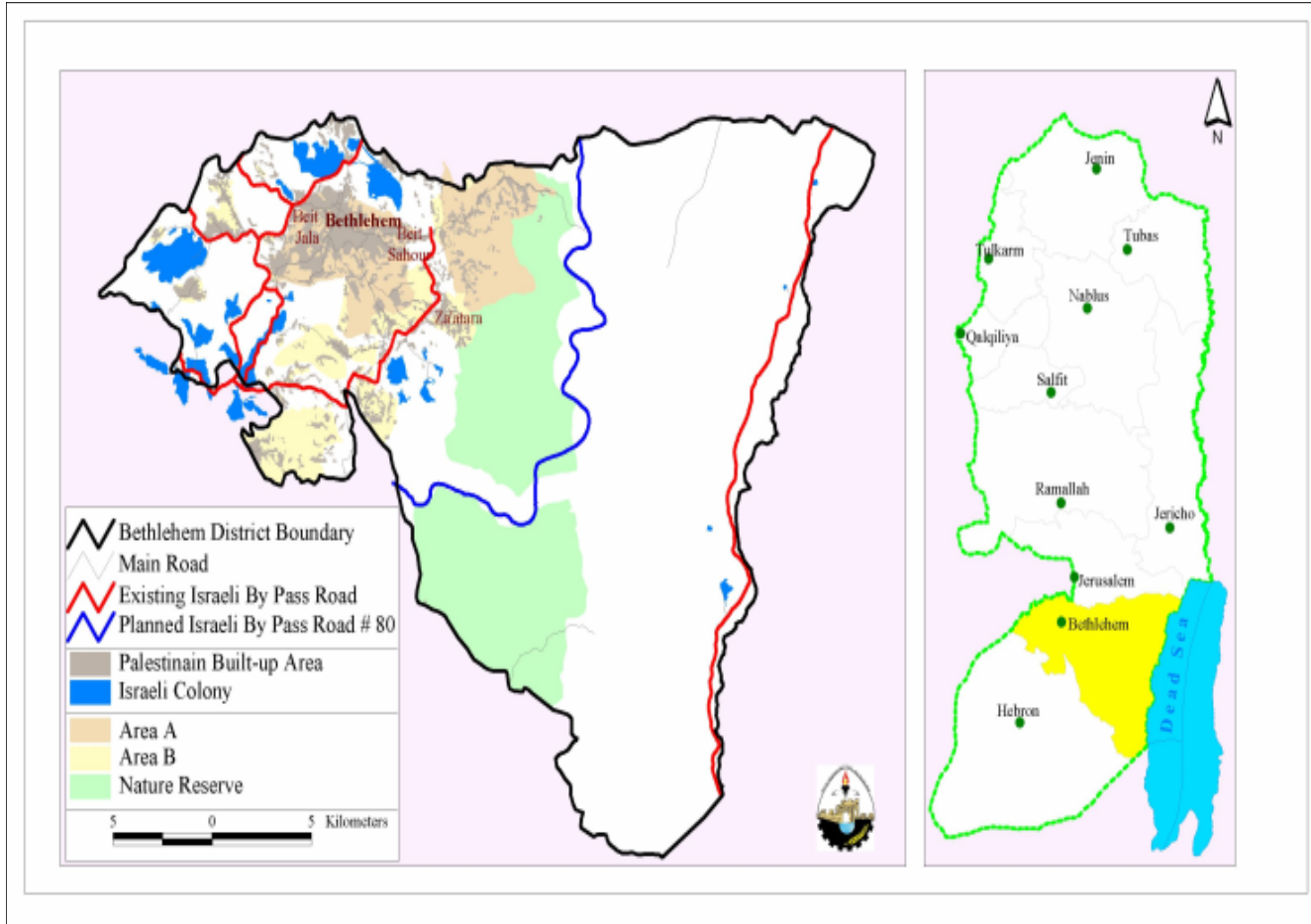


Photo Courtesy of ARIJ

ثالثا: الطرق الالتفافية

ساهمت شبكة الطرق الالتفافية في محافظة بيت لحم بعزل التجمعات الفلسطينية، خاصة في أطراف المحافظة، عن مراكز التجمع والخدمات في المحافظة.

وكان مصطلح "الطرق الالتفافية" قد بدأ بالظهور في مرحلة اتفاقيات أوسلو وهي تعريف لطرق أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية مع إسرائيل والقواعد العسكرية الإسرائيلية المتواجدة في الضفة الغربية، كذلك لربط المستوطنات بعضها البعض.



تتمة: الطرق الالتفافية

يبلغ طول الطرق الالتفافية المقامة في محافظة بيت لحم ٧٦ كم موزعة على أطراف وداخل حدود المحافظة وتشمل ما يعرف ب (Buffer Zone) أو مساحة الارتداد التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق والتي عادة ما تكون ٧٥ متر على جانبي الشارع.

تتراوح المساحة المقتطعة للطرق الالتفافية حوالي ١١ كم² (١,٨ % من المساحة الكلية للمحافظة) فضلاً عن فصل المحافظة إلى ٣ أقسام وهي: (١) المنطقة الغربية (٢) المنطقة الريفية (٣) المنطقة الواقعة ما بين.

تسعى إسرائيل لإقامة ٣٠ كم إضافية من الطرق الالتفافية في المحافظة ليبلغ مجموع أطوالها في المحافظة إلى ١٠٦ كم.

رابعاً: الحواجز العسكرية

تفرض قوات الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى الطرق الالتفافية حواجز عسكرية على مداخل المحافظة من الشمال والجنوب وتتحكم بحركة الفلسطينيين من وإلى المحافظة وتعيق حركتهم التجارية ووصولهم إلى أماكن عملهم.

الحواجز العسكرية في محافظة بيت لحم	
العدد	نوع الحاجز
6	حاجز
15	حاجز ترابي
8	برج مراقبة
1	حاجز طيار
2	نفق مخطط له
3	بوابة
2	حاجز اسمنتي
7	نفق
	بوابة زراعية
44	المجموع



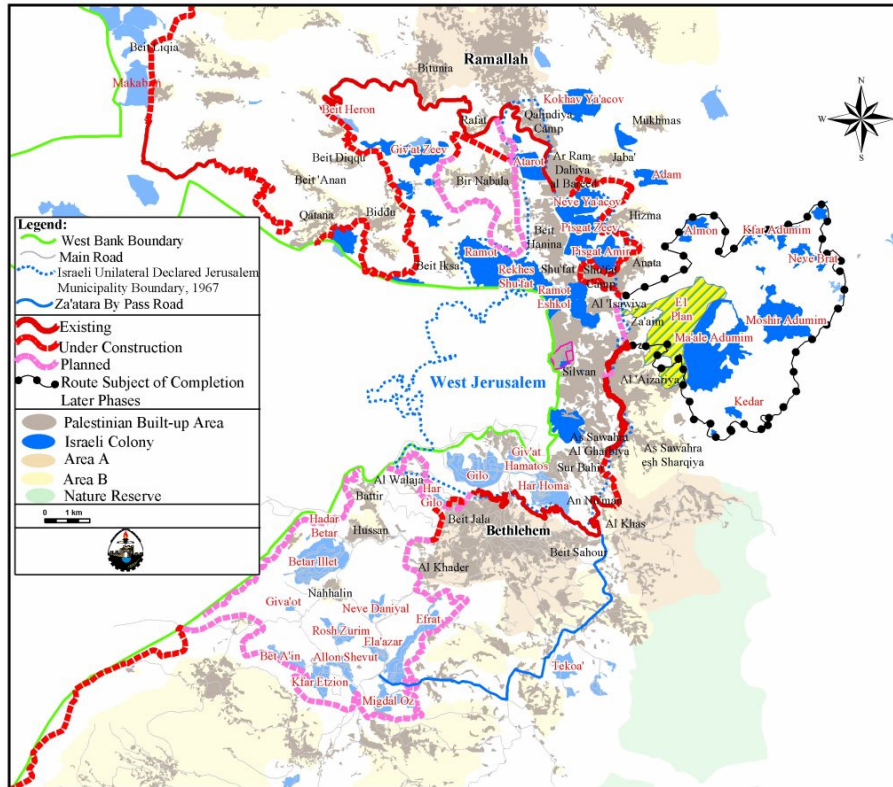
خامسا: الجدار الفاصل في محافظة بيت لحم.



• الجدار الفاصل في محافظة بيت لحم هو جزء من الجدار حول القدس أو ما يعرف بغلاف القدس والذي سوف يمتد بطول ١٩٠ كم حول مدينة القدس.

• يبلغ طول الجدار العازل في محافظة بيت لحم **٥٢ كم** وهو عبارة عن شارع عسكري محاط بخنادق وأسلاك شائكة على جانبيه ويمتد على الجهات الشرقية والشمالية والشمالية الغربية والشمالية الجنوبية من محافظة بيت لحم.

• تم تنفيذ **١٤,٣ كم** (٢٧,٥%) من الجدار الفاصل الذي يمتد من شارع الأنفاق في الجزء الشمال الشرقي لمدينة بيت جالا مخترقا الجزء الشمالي لمدينة بيت لحم مروراً بأراضي بيت ساحور وصولاً إلى قريتي الخاص والنعمان.





الجدار العازل شمال بيت ساحور



السياج العازل في قرية النعمان

ما مجموعه ١١,٣ كم من الجدار القائم حاليا تم تنفيذه على هيئة أسلاك شائكة في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية للمحافظة، بينما الجزء المتبقي من الجدار، تم تنفيذه على هيئة قطع اسمنتية كبيرة الحجم متلاصقة بعضها البعض ويتراوح طولها ما بين ٨ و ١٢ مترا.

سوف يعزل الجدار ما مساحته ٧٣٠٠٠ دونما (٧٣ كم²) من أراضي محافظة بيت لحم، أي ما نسبته ١٢% من المساحة الإجمالية للمحافظة (٦٠٨ كم²).

سوف يتم تجريف أو تم بالفعل تجريف ما مجموعه ٣٢٥٠ دونما من أراضي محافظة بيت لحم من أجل مسار الجدار العازل والذي يبلغ عرضه من ٤٠-٦٠ مترا بالإضافة إلى الأسلاك الشائكة على جانبي مسار الجدار وخنادق وشوارع عسكرية.

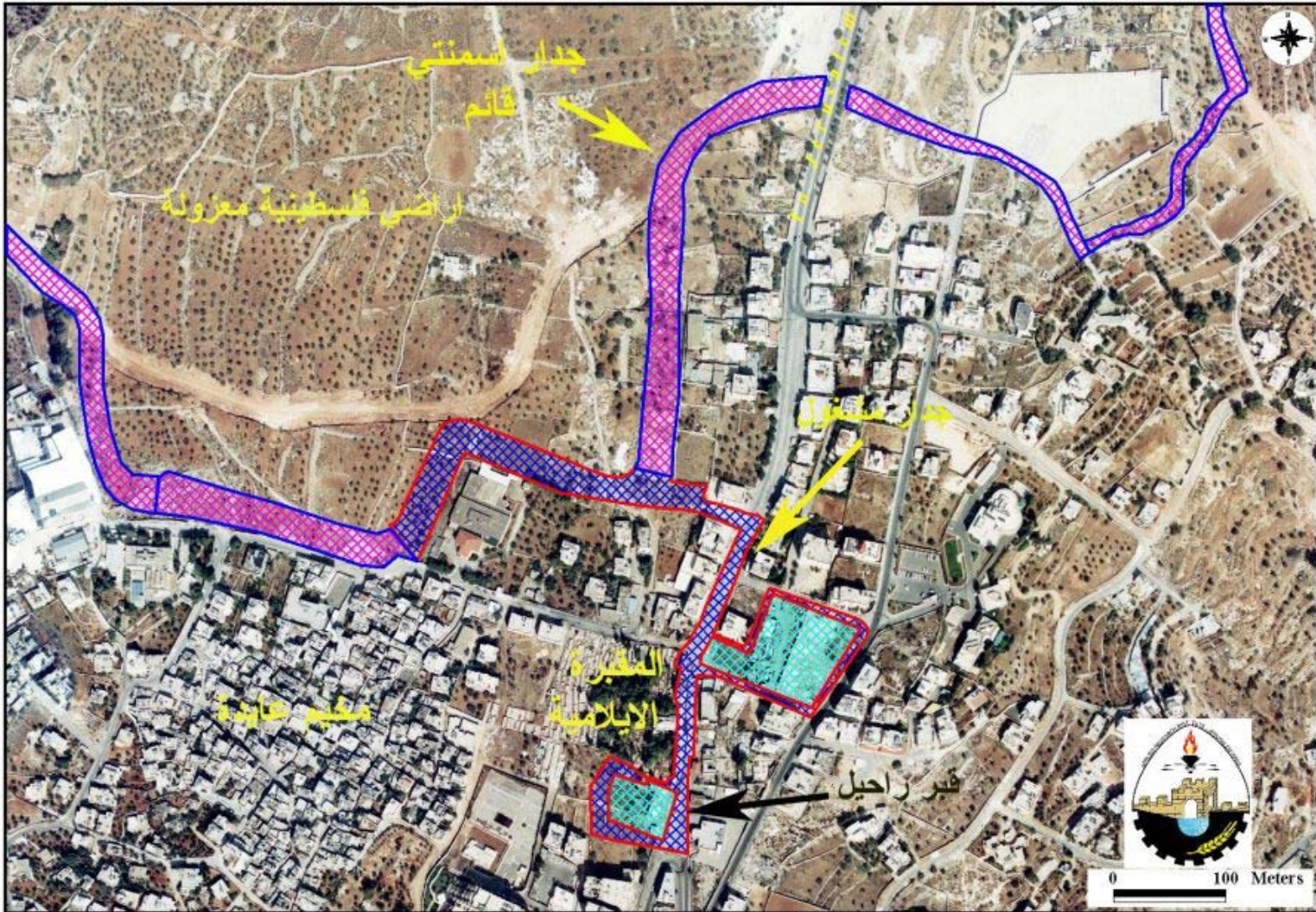
مراحل الجدار في محافظة بيت لحم

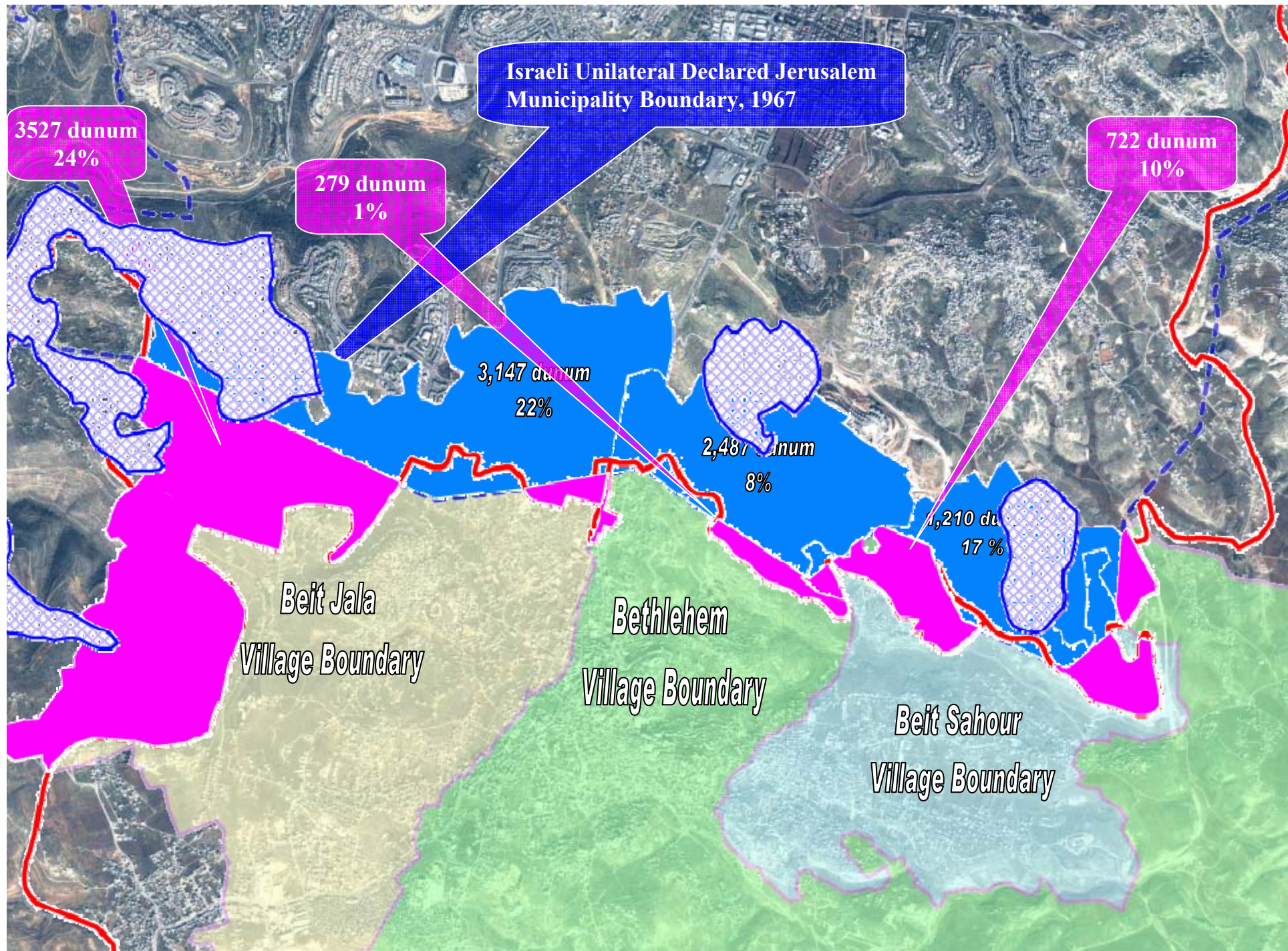
المرحلة الاولى: ويمتد فيها الجدار من قرיתי الخاص والنعمان شرق بيت ساحور باتجاه قرية أم القسيس ومن ثم يمتد غربا باتجاه مستوطنة أبو غنيم (هار حوما) لينتهي عند معبر بيت لحم والمعروف بمعبر "قبة راحيل". و يبلغ طول الجدار في هذه البقعة من المحافظة ١٣,٥ كم، أي ما نسبته ٢٦% من الطول الكلي للجدار في المحافظة.

المرحلة الثانية: في طورها النهائي ويمتد فيها الجدار من معبر قبة راحيل (المدخل الشمالي للمحافظة) ليضم قبر راحيل. ويبلغ طول الجدار في هذه البقعة من المحافظة ١,٣ كم، أي ما نسبته ٢,٥% من الطول الكلي للجدار في المحافظة.

الجدار في منطقة قبر راحيل

ضم قبة راحيل إلى القدس !!!





تتمة: مراحل الجدار في محافظة بيت لحم

المرحلة الثالثة: ويمتد فيها الجدار من معبر قبة راحيل شمال بيت لحم باتجاه مخيم عايدة وصولاً إلى الأراضي الشمالية لمدينة بيت جالا، مقتطعا إياها من منتصفها، ومن ثم يتجه غرباً باتجاه مستوطنة جيلو ليصل بعد ذلك شارع رقم ٦٠ (شارع الأنفاق). ويبلغ طول الجدار في هذه البقعة من المحافظة ٣,٦ كم، أي ما نسبته ٧% من الطول الكلي للجدار في المحافظة.

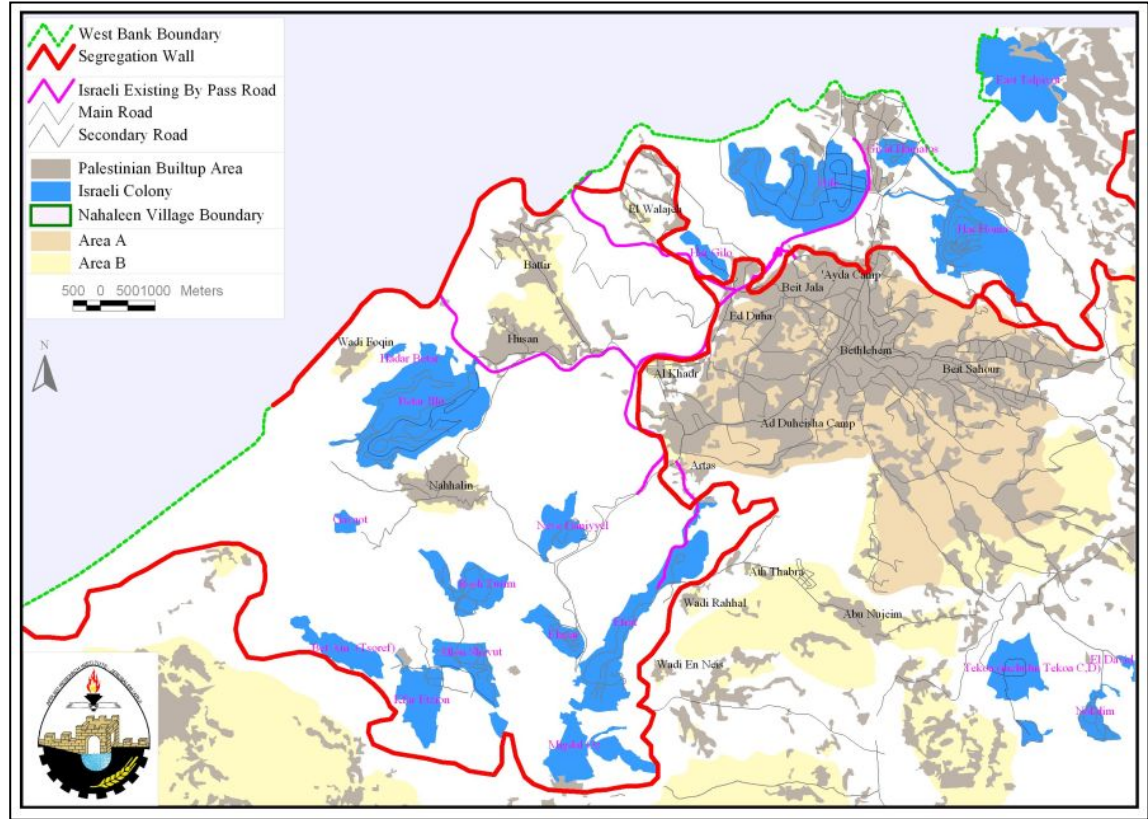
المرحلة الرابعة: ويمتد فيها الجدار من الجزء الشمالي الغربي لمدينة بيت جالا، بمحاذاة شارع ٦٠ ليتجه غرباً باتجاه قرية أرطاس ومن ثم يتجه شمال غرباً باتجاه قرية واد النيص ليضم مستوطنة افراتا. ويبلغ طول الجدار في هذه البقعة من المحافظة ١٦,٣ كم، أي ما نسبته ٣١% من الطول الكلي للجدار في المحافظة. وسوف يعزل هذا الجزء من الجدار قرى الريف الغربي والولجة وبتير وحوسان ونحالين وواد فوكين والجبعة وخلة عفانة وخلة البلوطة وخلة بيت زكريا في معزل واحد عن باقي المحافظة هذا بالإضافة إلى ضم ٨ مستوطنات إسرائيلية من مجمع غوش عتصيون. وسوف يعزل هذا الجزء من الجدار ما مساحته ٥٣٢٦١ دونماً من المساحة الكلية للمحافظة وتضم الريف الغربي.

تتمة: مراحل الجدار في محافظة بيت لحم

المرحلة الخامسة: ويمتد فيها الجدار من مدينة بيت جالا (من شارع ٦٠ ، شارع الأنفاق) باتجاه الجزء الجنوبي الغربي لمستوطنة جيلو ليقطع من أراضي قرية الولجة من الجهة الشرقية والشمالية والغربية ليمتد بعد ذلك بمحاذاة الخط الأخضر مرورا بقرية بتير وحوسان وانتهاء بقرية واد فوكين. ويبلغ طول الجدار في هذه البقعة من المحافظة ١٧,٢ كم، أي ما نسبته ٣٣% من الطول الكلي للجدار في المحافظة.

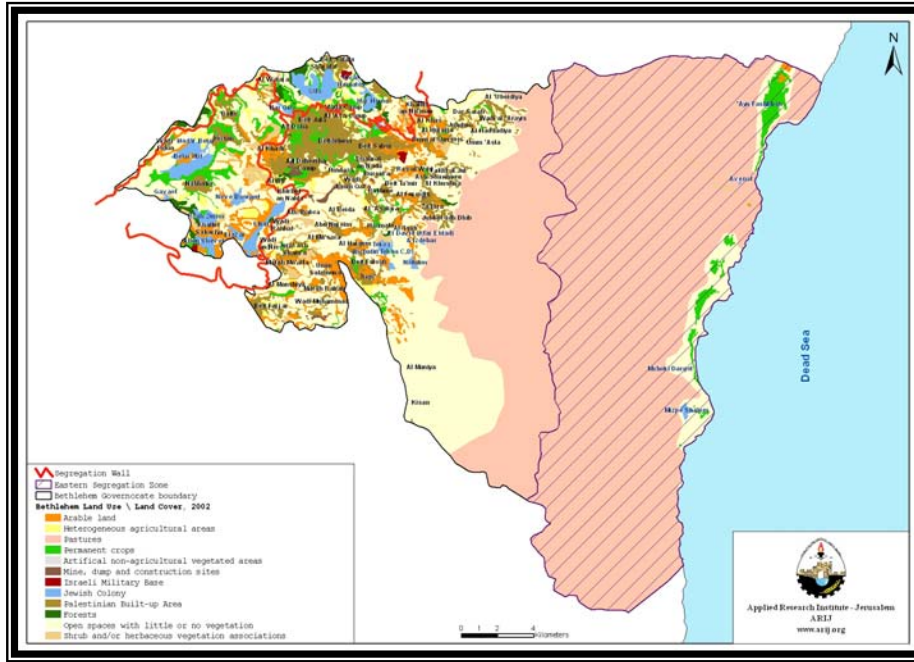
تشكل التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية (مجمع غوش عصيون – ١٢ مستوطنة إسرائيلية) والطرق الالتفافية جداراً آخر حول قرى الريف الغربي بالإضافة إلى مخطط الجدار في المنطقة.

مخطط جدار الفصل في منطقة الريف الغربي - بيت لحم.



• سوف يعزل الجدار الفاصل تسعة تجمعات فلسطينية في منطقة الريف الغربي (الولجة وبتير وحوسان ونحالين وواد فوكين والجبعة وخلة عفانة وخلة البلوطة وخلة بيت زكريا) عن مدينة بيت لحم ومركزها الحيوي (خدمات وتجارة ومستشفيات). ويسكن منطقة الريف الغربي ما يقارب ٢٠٠٠٠ ألف فلسطيني.

• سوف يصادر مخطط الجدار في منطقة الريف الغربي ما مساحته ٥٣٢٦١ دونم أي ما نسبته ٨,٨% من المساحة الكلية للمحافظة.



منطقة العزل الشرقية

تبلغ مساحة رقعة منطقة العزل الشرقية الكلية والتي تسيطر عليها إسرائيل من الشمال إلى الجنوب على طول ٢٠٠ كم، ١٥٥٧ كم²، منها ٩٢٥ كم² تم تصنيفها من قبل إسرائيل إبان حرب الـ ١٩٦٧ "كمنطقة عسكرية مغلقة"، و ٦٢٣ كم² كأراضي دولة (و تضم مساحة المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية و جزء من الأراضي التي تم تصنيفها كأراضي عسكرية مغلقة).

و تقع منطقة العزل الشرقية في محافظة بيت لحم ضمن منطقة العزل الشرقية الكلية وتبلغ مساحتها ٢٣١ كم² (٣٨% من مساحة المحافظة الكلية) وهي منطقة شبه خالية من السكان ويعود السبب في ذلك إلى إعلان إسرائيل هذه المنطقة "منطقة عسكرية مغلقة" و "محميات طبيعية" حيث تم إغلاقها أمام الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧.

المعابر الإسرائيلية في محافظة بيت لحم



١- معبر قبر راحيل الواقع في المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم: تم افتتاحه بتاريخ 15 تشرين ثاني من عام 2005 حيث يسمح فقط للفلسطينيين حملة التصاريح الخاصة والصادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية بالعبور إلى مدينة القدس، هذا بالإضافة إلى السياح والوفود الدينية والدبلوماسية.

٢- معبر الخضر: تم الإعلان عن بنائه بتاريخ تشرين ثاني من عام ٢٠٠٥ ليكون حلقة وصل بين قرى الريف الغربي في بيت لحم (بتير وحوسان والجبعة ونحالين وواد فوكين) التي سيتم عزلها غرب جدار العزل العنصري وقرية الخضر والمناطق المتبقية من محافظة بيت لحم والقائمة شرق جدار العزل العنصري.

تتمة: المعابر الإسرائيلية في محافظة بيت لحم



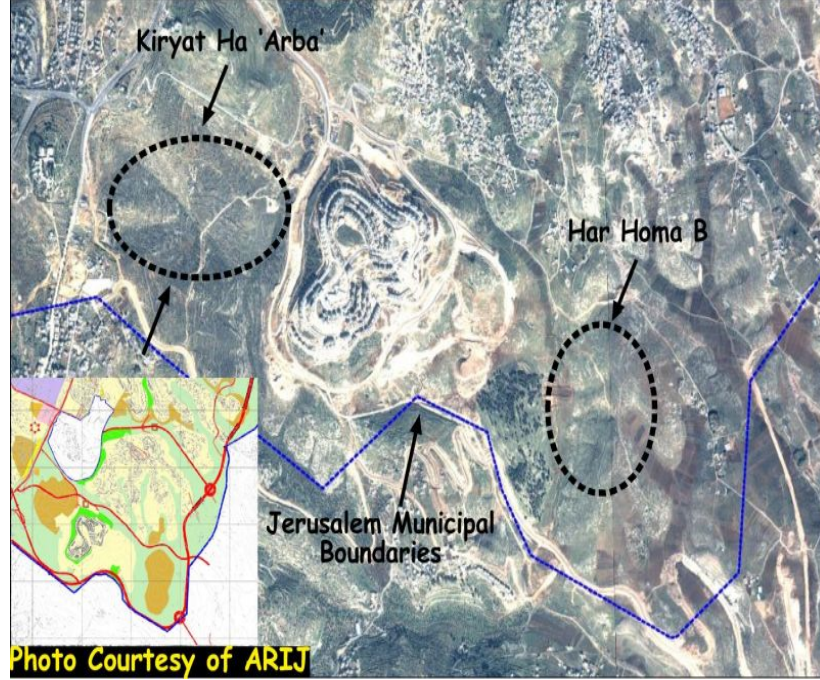
٣- معبر الولجة: معبر مرور تم الإعلان عن بنائه في شهر شباط من عام ٢٠٠٦.

٤- معبر الجبعة: تم الإعلان عن بنائه في شهر شباط من عام ٢٠٠٦ - حيث ستستبدل نقطة التفتيش الحالية المقامة على أراضي الجبعة والقريبة من الخط الأخضر بمعبر الجبعة التجاري المخطط بنائه على أراضي القرية.



٥- معبر مزموريا: ويعتبر معبرا تجاريا يتم بنائه حاليا على المدخل الشرقي لمدينة بيت لحم ليكون حلقة وصل بين محافظات الضفة الغربية الجنوبية والشمالية. تم الإعلان عن بنائه بشهر أيلول من عام ٢٠٠٥.

المخططات المستقبلية الإسرائيلية في محافظة بيت لحم



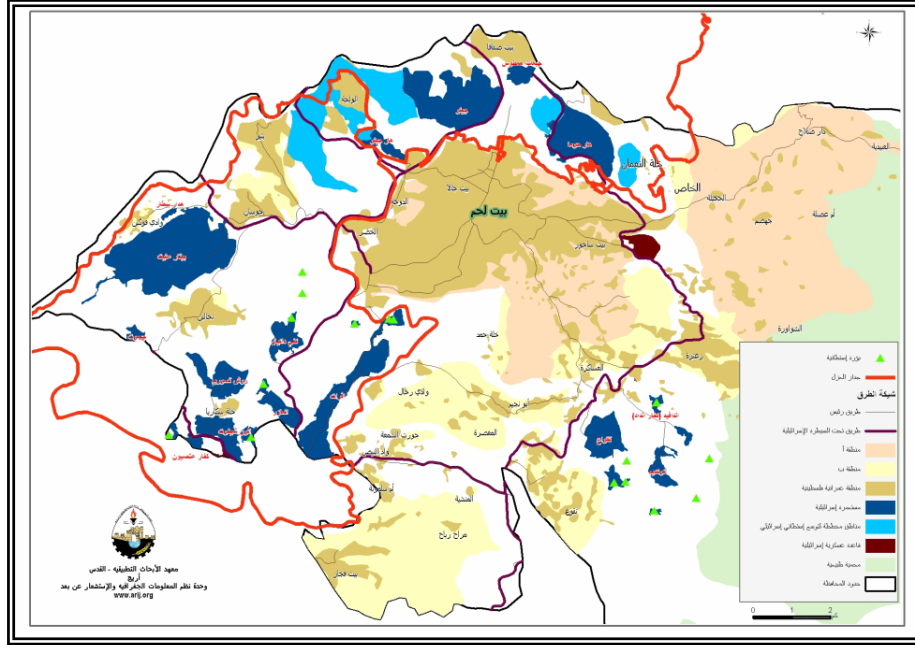
يكشف المخطط الهيكلي الذي أعدته بلدية القدس الإسرائيلية عن وجود مستوطنتين جديدتين في المنطقة المجاورة لمستوطنة هار حوما (مستوطنة أبو غنيم) في محافظة بيت لحم، الأولى تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لمستوطنة هار حوما (مستوطنة ابو غنيم) بينما تقع الثانية في الجهة الشمالية الغربية للمستوطنة. و سوف تحتل هاتان المستوطنتان حوالي 1080 دونما إضافية من الأراضي الفلسطينية.

يكشف المخطط الهيكلي أيضا أن المنطقة السكنية التابعة لمستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) قد تصل مساحتها إلى 1410 دونما، مما سوف يشكل زيادة قد تصل نسبتها إلى ٣٥٠% من مساحتها الحالية والبالغة 400 دونما.

تتمة: الخطط الإسرائيلية الجديدة في محافظة بيت لحم

مستوطنة جفعات يائيل

أعلنت السلطات الإسرائيلية في شهر حزيران من عام 2004 عن بناء مستوطنة جديدة في قرية الوجة الواقعة شمال غرب مدينة بيت لحم.



من المخطط أن يتم بناء هذه المستوطنة على مساحة ٢٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية في محافظة بيت لحم حيث ستضم أكثر من 13200 وحدة سكنية وسوف تستوعب ٥٥٠٠٠ مستوطنا إسرائيليا.

تتمة: الخطط الإسرائيلية الجديدة في محافظة بيت لحم



في شهر شباط من عام ٢٠٠٥، صرحت مؤسسة ورئيسة مجمع قبر راحيل، السيدة ميريام اداني، أن خطة العزل الإسرائيلية شمال مدينة بيت لحم هي، الخطوة الأولى نحو تأسيس مجتمع يهودي حول مجمع قبر راحيل“. (جريدة الجيروسالم بوست ، ١١ شباط ٢٠٠٥)



الوضع القانوني الدولي لجدار العزل العنصري

يعتبر جدار العزل العنصري انتهاكا لحقوق الإنسان وخاصة حق تقرير المصير، والحق في حرية الحركة والتنقل، والحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في التمتع بمستوى معيشة ملائم، والحق في زيارة الأماكن المقدسة.

و بالرغم من الرفض الدولي، ما زالت إسرائيل مستمرة في تنفيذ مخططاتها الأحادية الجانب وبناء منطقة العزل العنصرية من خلال مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية في محافظة بيت لحم. وإذا استمر الأمر في هذا الاتجاه، فستصبح المنطقة العمرانية في محافظة بيت لحم محاصرة تماما بسلسلة من الجدران والمستوطنات والطرق الالتفافية التي ستمنع أي نوع من التوسع في المستقبل وسوف تضع عملية التنمية والتطوير في خطر.



لا للجدار الفاصل

مفهوم الإدارة المستدامة

أسباب تدهور الأراضي

النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي

الخطط والقوانين والإستراتيجيات المتعلقة بإدارة الأراضي

ما المقصود بالإدارة المستدامة للأراضي؟

❖ تتضمن الأرض، والتي هي عبارة عن كيان فيزيائي من حيث طبوغرافيتها وطابعها المكاني، موارد طبيعية مختلفة من تربة ومعادن ومياه ونباتات وحيوانات منظمة في أنظمة بيئية تقدم مجموعة متنوعة من الوظائف الضرورية للحفاظ على سلامة النظم التي تكفل استمرار الحياة والطاقة الإنتاجية للبيئة.

❖ فالأرض مورد محدود، في حين أن مواردها الطبيعية تختلف وتتباين مع مرور الزمن بناء إلى طرق استخدامها وإدارتها. حيث تتعرض هذه الموارد لضغوطات كثيرة ناجمة عن توسع الأنشطة الاقتصادية والاحتياجات البشرية المتزايدة مما يتسبب باستخدام غير مستدام لهذه الموارد وبالتالي تدهور الأراضي.

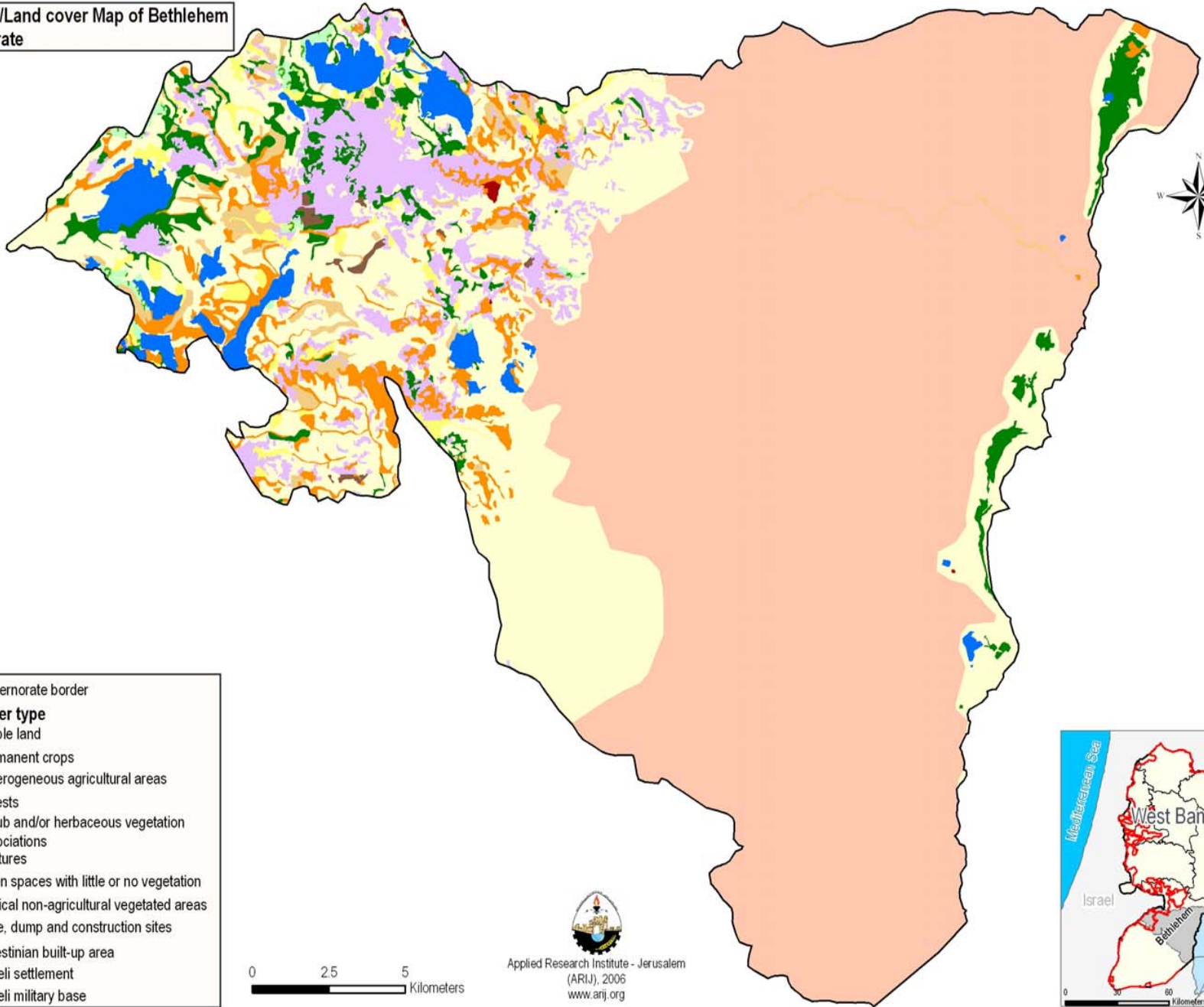
فلا بد من التوجه نحو الإدارة المستدامة للأراضي والتي تضم:












التقنيات والسياسات والنشاطات التي تهدف إلى تحقيق التكامل بين مبادئ التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وبين الاعتبارات البيئية من جهة أخرى وذلك من أجل:

- تحسين الإنتاج والمحافظة عليه (الإنتاجية)
- تقليل مستوى مخاطر الإنتاج وتحسين مقدرة التربة على مواجهة عمليات التدهور (الاستقرار والمرونة)
- المحافظة على إمكانيات الموارد الطبيعية ومنع تدهور التربة ونوعية المياه (الحماية)
- ضمان الجدوى الاقتصادية (الجدوى)
- ضمان القبول الاجتماعي وضمان المساواة في الحصول على الفوائد الناجمة عن تحسين إدارة الأراضي (القابلية والمساواة)

Reference: (FAO,1991)

Land use/Land cover Map of Bethlehem Governorate



-  Governorate border
- Land cover type**
-  Arable land
-  Permanent crops
-  Heterogeneous agricultural areas
-  Forests
-  Shrub and/or herbaceous vegetation associations
-  Pastures
-  Open spaces with little or no vegetation
-  Artificial non-agricultural vegetated areas
-  Mine, dump and construction sites
-  Palestinian built-up area
-  Israeli settlement
-  Israeli military base




 Applied Research Institute - Jerusalem
 (ARIJ), 2006
www.arj.org



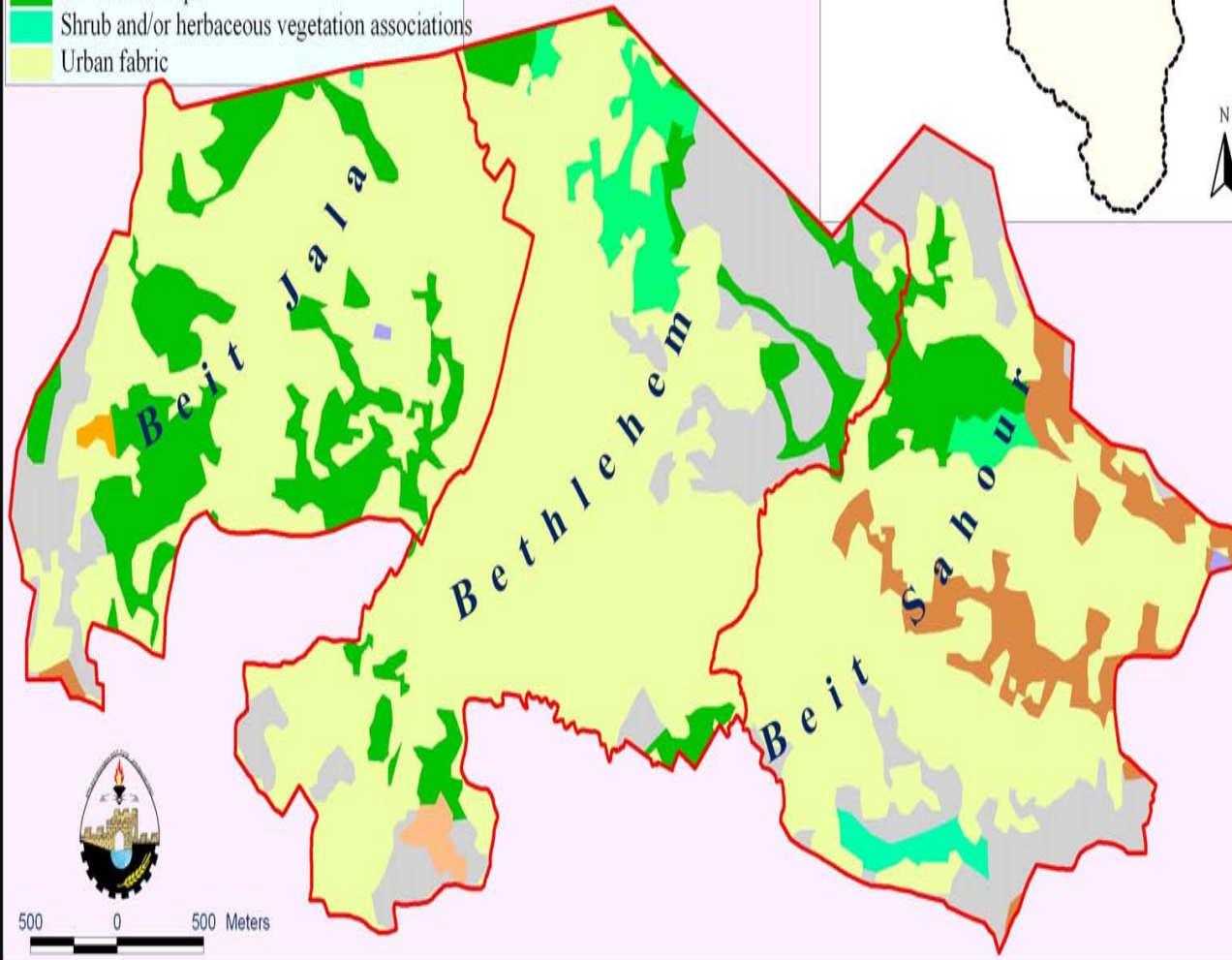
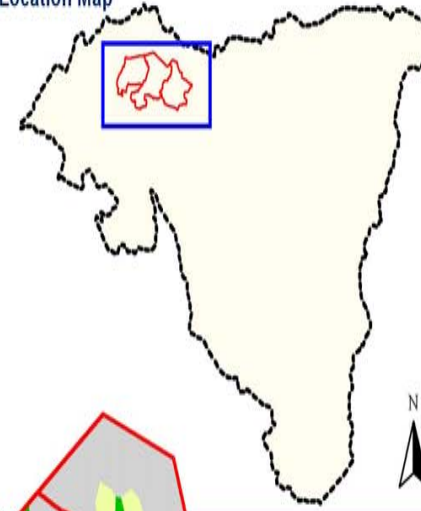
استخدامات الأراضي في محافظة بيت لحم:

- ٠,١ % هي قواعد عسكرية إسرائيلية
- ٠,٢ % مصنفة كمحاجر ومكبات نفايات ومواقع بناء
- ٠,٦ % هي غابات ومناطق شبه طبيعية وموجودة في الجهة الغربية للمحافظة
- ١,٥ % من أراضي المحافظة تصنف كشجيرات ونباتات عشبية
- ١,٩ % هي مناطق عمرانية إسرائيلية (مستوطنات)
- ٥,٧ % هي مناطق عمرانية فلسطينية في منتصف وغرب المحافظة
- ٨,٢ % هي أراض زراعية وتشمل المحاصيل الدائمة والزراعات المختلفة، تتمركز في منتصف المحافظة وفي الجهة الغربية وفي السهول الشرقية للمحافظة .
- ٢٢,٦ % من أرض المحافظة تصنف كمساحات مفتوحة مع نسبة قليلة من الغطاء النباتي وهي موزعة حول المناطق العمرانية وفي الجهة الجنوبية -الشرقية للمحافظة
- 59.2 % من أراضي المحافظة هي مراعي وتوزع في السهول الشرقية للمحافظة

Bethlehem, Beit Jala and Beit Sahour Municipalities Land Use Map

- Municipality Boundary
- Arable land
- Artificial non-agricultural vegetated areas
- Forests
- Heterogeneous agricultural areas
- Mine, dump and construction sites
- Open spaces with little or no vegetation
- Permanent crops
- Shrub and/or herbaceous vegetation associations
- Urban fabric

Location Map



❖ ثلثي المنطقة الحضرية عبارة عن مناطق عمرانية.

بلدية بيت لحم:

■ ١٣,٦ % من أراضي بلدية بيت لحم هي
أراضي زراعية ومنتشرة في المنطقة
الشمالية والجنوبية

■ ١٨,٣ % عبارة عن مناطق مفتوحة
■ ١ % عبارة عن محاجر "ثروة طبيعية"

بلدية بيت جالا:

■ ٢٤,٨ % من أراضي بلدية بيت جالا هي
أراضي زراعية وهي موجودة في المنطقة
الغربية والجنوبية.

■ ٠,٥ % عبارة عن غابات وهي موجودة
في المنطقة الغربية.

■ ٦,٩ % هي مناطق مفتوحة موجودة في
المنطقة الجنوبية الغربية لأراضي البلدية.

بلدية بيت ساحور:

■ ٢٠,٦ % من أراضي بلدية بيت ساحور
عبارة عن أراضي زراعية وهي موزعة
في شمال ومنتصف المدينة.

■ ٢,٢ % عبارة عن أراضي مزرعة
بالشجيرات والنباتات العشبية وموجودة
في الجهة الجنوبية.

■ ١٥,٦ % من أراضي البلدية هي مناطق
مفتوحة وهي موجودة في الجهة الجنوبية

وفي الجهة الشمالية الغربية.

أسباب تدهور الأراضي:

يتمثل تدهور الأراضي بتدهور نوعية التربة والمياه وفقدان التنوع الحيوي وبالتالي الإخلال بالوظائف المتنوعة للأنظمة البيئية وذلك نتيجة:

١. الظروف والعمليات الطبيعية (مثل تآكل التربة والجفاف)

٢. النشاطات البشرية المتمثلة بـ:

- إزالة الغابات
- الرعي الجائر
- التخلص غير السليم بيئياً من النفايات الصلبة والمياه العادمة
- الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات الحشرية

٣. الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية نتيجة إلى:

- غياب السيطرة الفلسطينية على هذه الموارد الطبيعية بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهادفة إلى إحكام السيطرة على الأراضي الفلسطينية واستغلال مواردها الطبيعية لتلبية احتياجات الإسرائيليين داخل إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية
- تقسيم الأراضي الفلسطينية وغياب التكامل الجغرافي والذي ينعكس سلباً على عملية تخطيط استخدام الأراضي

النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي

يعالج برنامج العمل هذا إعادة تنظيم وتعزيز هيكلية صنع القرار بما في ذلك السياسات وإجراءات التخطيط والآليات القائمة والتي تساعد على وضع نهج متكامل إزاء موارد الأراضي، ولا يعالج الجوانب التنفيذية للتخطيط والإدارة لأن البرامج القطاعية المعنية تعالجها بشكل أفضل.

أساس العمل

تخطيط وإدارة استخدامات موارد الأراضي المختلفة بطريقة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار:



فهذا الأسلوب المتكامل يسهل اعتماد الخيارات والموازنات المناسبة وبالتالي زيادة الإنتاجية والاستخدام المستدامين إلى أقصى حد.

الهدف الأساسي

تسهيل تخصيص الأراضي للاستخدامات التي توفر أكبر الفوائد القابلة للاستدامة، والتشجيع على الانتقال إلى الإدارة المتواصلة والمتكاملة لموارد الأراضي

الأهداف التفصيلية

- تطوير سياسات لدعم الاستخدام الأمثل للأراضي والإدارة المستدامة لموارد الأراضي
- تحسين وتعزيز نظم تخطيط وإدارة وتقييم الأراضي ومواردها
- تعزيز دور المؤسسات وآليات التنسيق الخاصة بالأراضي ومواردها وتسهيل مشاركة جميع الجهات المعنية في عملية صنع القرار المرتبطة باستخدام وإدارة الأراضي

عند تطبيق هذه الأهداف لا بد من أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

- القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية
- مراعاة المناطق المحمية
- حقوق الملكية الخاصة
- حقوق السكان الأصليين ومجتمعاتهم (مثل البدو)
- الدور الاقتصادي للمرأة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية

الأنشطة

التنسيق والتعاون على المستويين
الدولي والإقليمي

البيانات والمعلومات

الأنشطة المرتبطة بالإدارة

تعزيز نظم المعلومات

وضع سياسات داعمة
وأدوات للسياسات العامة

تعزيز نظم التخطيط والإدارة

تعزيز تطبيق الأدوات الملائمة
للتخطيط والإدارة

التوعية والتشجيع على
مشاركة الجمهور

استحداث نظام متكامل لتحديد الأهداف وصياغة السياسات

وضع سياسات تشجع الاستخدام المستدام للأراضي وإدارة مواردها

إعادة النظر في الإطار التنظيمي من أجل تحديد التحسينات ووضع القيود اللازمة

تطبيق أدوات اقتصادية وإنشاء الآليات المؤسسية ووضع الحوافز

تطبيق مبدأ اللامركزية "إسناد سلطة اتخاذ القرار إلى أدنى مستوى للسلطة العامة"

الأنشطة

التنسيق والتعاون على المستويين
الدولي والإقليمي

البيانات والمعلومات

الأنشطة المرتبطة بالإدارة

تعزيز نظم المعلومات

وضع سياسات داعمة
وأدوات للسياسات العامة

اعتماد نظم من شأنها أن تيسر تكامل العناصر البيئية
مثل: نهج التخطيط البيئي للمناظر الطبيعية

تعزيز نظم التخطيط والإدارة

اعتماد أطر إستراتيجية تتيح إمكانية تحقيق التكامل في الأهداف الإنمائية والبيئية معاً
مثل: النظم المستدامة في مجال كسب العيش والتنمية الريفية

تعزيز تطبيق الأدوات الملائمة
للتخطيط والإدارة

وضع إطار عام لاستخدام الأراضي والتخطيط العمراني بهدف إعداد خطط قطاعية أكثر
تخصيصاً وتفصيلاً. مثل: المناطق المحمية والزراعية والغابات والمستوطنات البشرية

تعزيز نظم إدارة الأراضي والموارد الطبيعية بإدراج الطرق التقليدية والمحلية الملائمة
مثل: الرعي وزراعة المدرجات

التوعية والتشجيع على
مشاركة الجمهور

دراسة ووضع طرق ابتكارية ومرنة لتمويل البرامج

تجميع قوائم خاصة بقدرة الأراضي وذلك لتوجيه عملية تخصيص موارد الأراضي
وإدارتها واستخدامها بشكل مستدام

الأنشطة

التنسيق والتعاون على المستويين
الدولي والإقليمي

البيانات والمعلومات

الأنشطة المرتبطة بالإدارة

تعزيز نظم المعلومات

وضع سياسات داعمة
وأدوات للسياسات العامة

اعتماد نظم محسنة للتفسير والتحليل المتكامل للبيانات المتعلقة
باستخدام الأراضي ومواردها

تعزيز نظم التخطيط والإدارة

التطبيق المنهجي لتقنيات وإجراءات تقييم الآثار والمخاطر والتكاليف
والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لإجراءات معينة

تعزيز تطبيق الأدوات الملائمة
للتخطيط والإدارة

تحليل وتجريب الوسائل اللازمة لإدراج وظائف الأراضي والنظم
البيئية وقيم الموارد الأرضية في الحسابات الوطنية

التوعية والتشجيع على
مشاركة الجمهور

الأنشطة

التنسيق والتعاون على المستويين
الدولي والإقليمي

البيانات والمعلومات

الأنشطة المرتبطة بالإدارة

تعزيز نظم المعلومات

وضع سياسات داعمة
وأدوات للسياسات العامة

تعزيز نظم التخطيط والإدارة

شن حملات للتوعية بشأن أهمية الإدارة المتكاملة للأراضي ومواردها
وبالدور الذي يستطيع الأفراد والفئات الاجتماعية أدائه مع توفير
الوسائل اللازمة لإتباع ممارسات محسنة متعلقة باستخدام الأراضي
وإدارتها بشكل مستدام

تعزيز تطبيق الأدوات الملائمة
للتخطيط والإدارة

التوعية والتشجيع على
مشاركة الجمهور

وضع إجراءات وبرامج ومشاريع وخدمات ابتكارية تعمل على تسهيل
وتشجيع مشاركة الجهات المتأثرة في عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها

الأنشطة

التنسيق والتعاون على المستويين
الدولي والإقليمي

البيانات والمعلومات

الأنشطة المرتبطة بالإدارة

تعزيز نظم المعلومات

وضع سياسات داعمة
وأدوات للسياسات العامة

تعزيز نظم المعلومات والمراقبة المنتظمة والتقييم للبيانات البيئية
والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بموارد الأراضي وعلى كافة الأصعدة

تعزيز نظم التخطيط والإدارة

تعزيز القدرة الوطنية على جمع وتقييم البيانات وتعزيز التنسيق بين
نظم البيانات القطاعية القائمة والخاصة بالأراضي ومواردها

تعزيز تطبيق الأدوات الملائمة
للتخطيط والإدارة

توفير المعلومات التقنية المناسبة واللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن
استخدام الأراضي وإدارتها بحيث تكون في متناول جميع قطاعات المجتمع

التوعية والتشجيع على
مشاركة الجمهور

دعم النظم المنخفضة التكاليف التي تديرها المجتمعات المحلية لجمع
المعلومات التي تتعلق بالوضع الراهن لموارد الأراضي وعمليات تغييرها.

الأنشطة

التنسيق والتعاون على المستويين
الدولي والإقليمي

البيانات والمعلومات

الأنشطة المرتبطة بالإدارة

تعزيز نظم المعلومات

وضع سياسات داعمة
وأدوات للسياسات العامة

دراسة ووضع سياسات إقليمية لدعم البرامج المتعلقة باستخدام الأراضي
والتخطيط العمراني

تعزيز نظم التخطيط والإدارة

التشجيع على وضع خطط لاستخدام الأراضي
وخطط عمرانية في بلدان المنطقة

تعزيز تطبيق الأدوات الملائمة
للتخطيط والإدارة

وضع نظم معلومات وتشجيع التدريب

التوعية والتشجيع على
مشاركة الجمهور

تبادل المعلومات المتعلقة بالخبرات المكتسبة على الصعيدين الوطني
والمحلي فيما يتعلق بعملية ونتائج التخطيط المتكامل والقائم على
المشاركة لموارد الأراضي وإدارتها

وسائل التنفيذ

التمويل وتقدير التكلفة

الوسائل العلمية والتكنولوجية

تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات

اختبار نتائج البحوث من خلال
المشاريع النموذجية

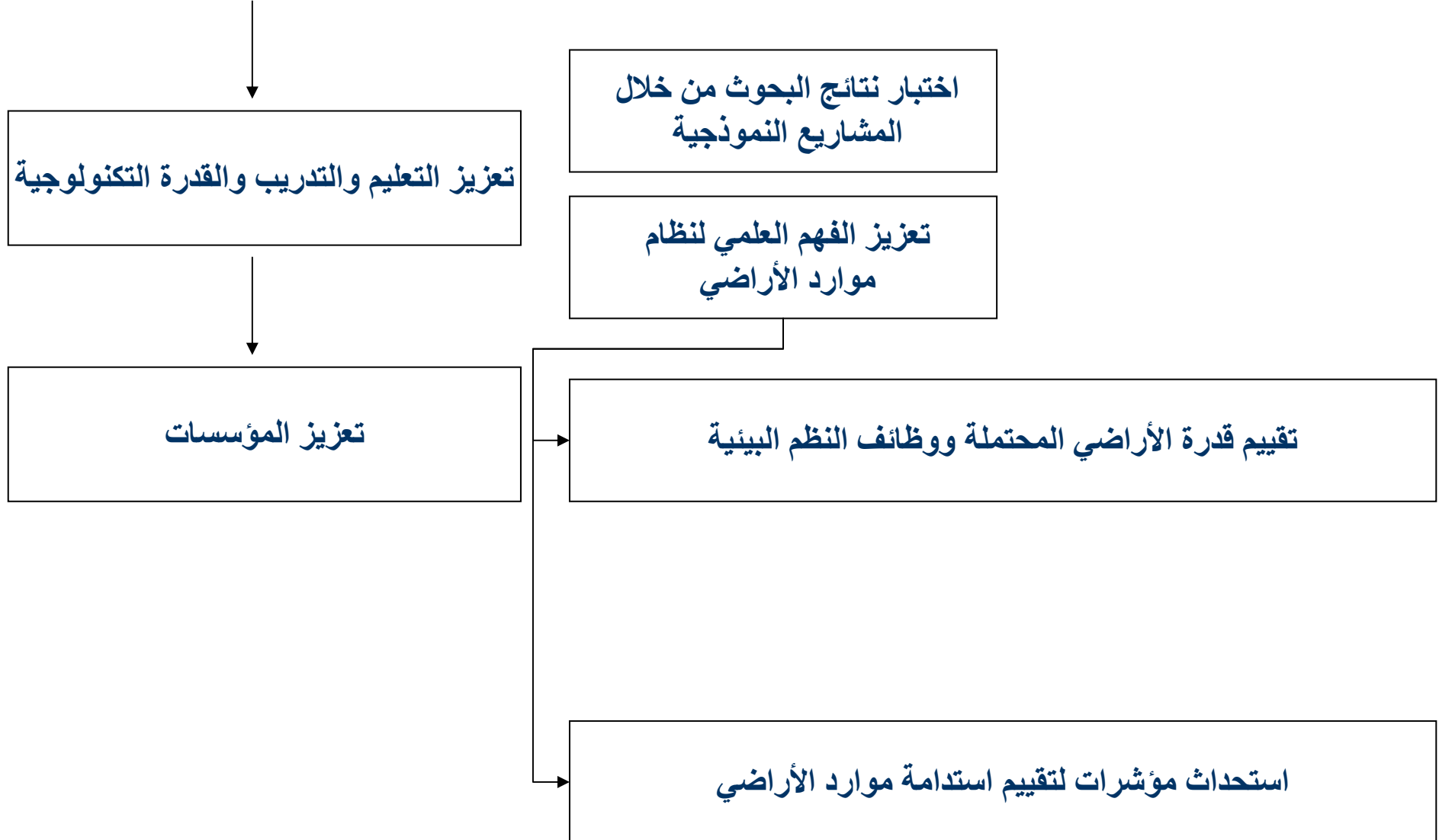
تعزيز الفهم العلمي لنظام
موارد الأراضي

تعزيز التعليم والتدريب والقدرة التكنولوجية

تقييم قدرة الأراضي المحتملة ووظائف النظم البيئية

تعزيز المؤسسات

استحداث مؤشرات لتقييم استدامة موارد الأراضي

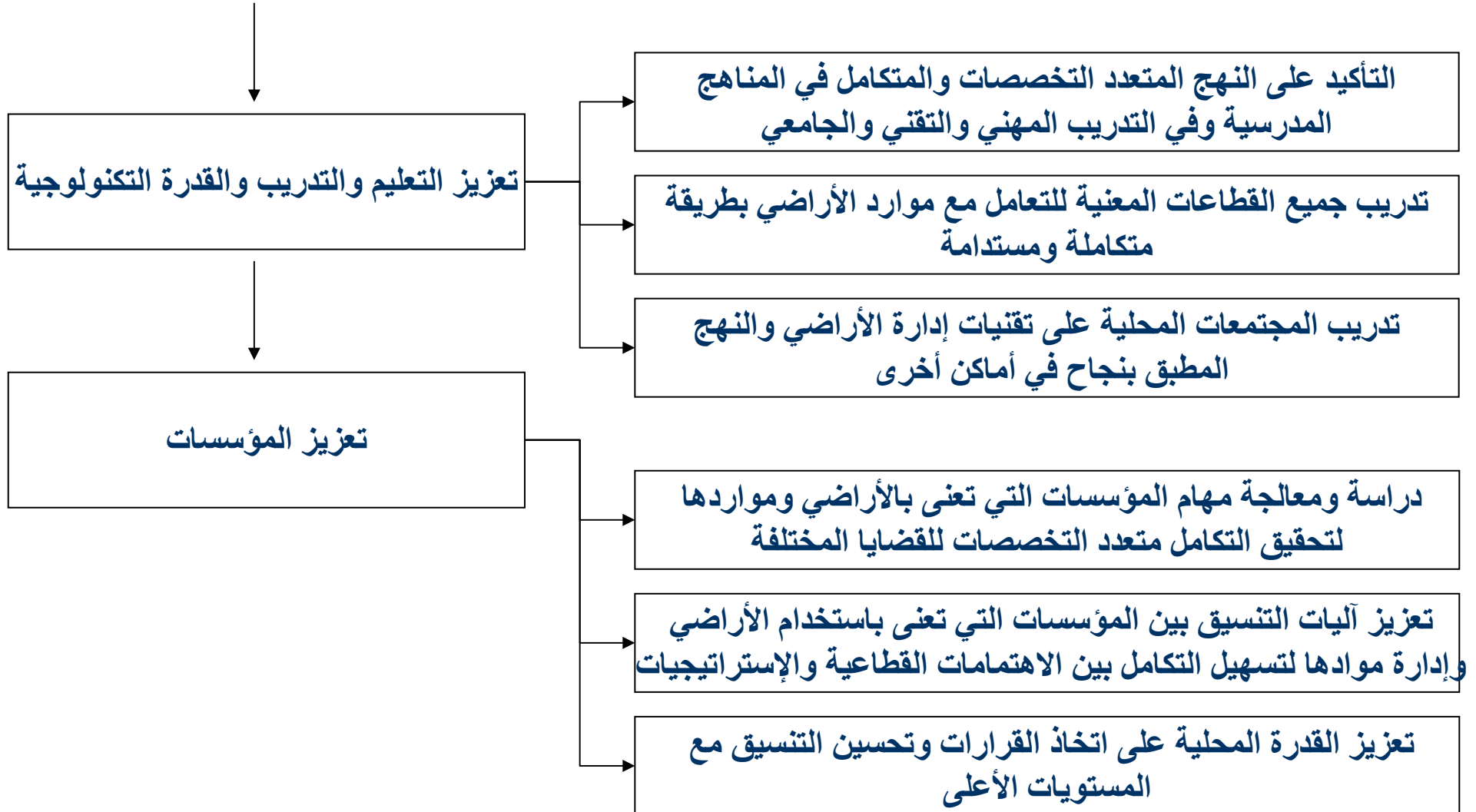


وسائل التنفيذ

التمويل وتقدير التكلفة

الوسائل العلمية والتكنولوجية

تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات



الخطط والقوانين والإستراتيجيات الفلسطينية المتعلقة باستخدامات الأراضي

□ المخطط الإقليمي لمحافظة الضفة الغربية:

ركز المخطط بالأساس على وضع إطار عام لاستخدامات الأراضي وحماية المصادر الطبيعية، ضمن رؤية تنموية شاملة، آخذة بعين الاعتبار الوضع الجيوسياسي والأولويات التنموية وخاصة العمرانية منها، وعلاقة هذه كلها مع التغير السكاني المتوقع.

➤ الهدف العريض من المخطط:

- تعريف الأسس والقواعد اللازمة لإستراتيجية شاملة لتطوير الأرض ومواردها مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- توضيح آثار التطوير الحضري والريفي على المصادر الطبيعية الوطنية.

➤ الأهداف التفصيلية المتعلقة باستخدامات الأرض:

- توفير توجيهات للتطوير الفيزيائي للأرض "تحفيز برامج ومشاريع الاستثمار"
- توفير خطة لتقسيم الأراضي لحمايتها وضمان التطوير المستقبلي لها.
- توفير توجيهات لسلطات التخطيط المحلية لإدارة استخدامات الأراضي في الأمور ذات البعد الوطني.

➤ يجب أن تتوفر الأراضي في المستقبل لتحقيق:

- أي غرض تنموي "سكاني وصناعي وخدمي"
- لحماية المقدرات والثروات الطبيعية الثمينة والتنوع البيولوجي والثقافي والتاريخي.
- تحقيق تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني والحاجات الاجتماعية الأخرى.

➤ المصادر الطبيعية:

يجب ترشيد التمدد العمراني للتجمعات السكانية المختلفة وتوفير الخدمات الإقليمية والمواصلات والبنية التحتية ومناطق للتنمية الصناعية والتجارية والسياحية، وكذلك تحديد المناطق التي تستوجب الحماية كالمحميات الطبيعية والمصادر الطبيعية الهامة والمناطق الزراعية والمناطق المخصصة للأنشطة السياحية والترفيهية، وذلك اعتماداً على مخطط حماية المصادر الطبيعية لعام ١٩٩٥م.

- حفظ المصادر الطبيعية "كالأراضي الزراعية" واستخراج الثروات الطبيعية منها والمحافظة على المصادر المائية ومناطق تجمع المياه وعدم إعطاء الرخص فيها.
- تحديد وسائل تخطيطية موجهة نحو تطوير منتظم يأخذ بعين الاعتبار تقييم الأثر البيئي.
- عرض بدائل لنقل النشاطات المسببة للتلوث لمناطق أقل حساسية للجانب البيئي "مناطق صناعية خاصة"
- " تم تخصيص ٢٥٨ كم^٢ من الأرض لخطط التطوير الحضري المستقبلية، ٥٠ كم^٢ منها كمناطق صناعية خاصة نصيب محافظة بيت لحم منها صفر".
- تطوير مواصفات فلسطينية بيئية للحد من مسببات التلوث.

➤ التخطيط لاستخدامات الأراضي في الضفة الغربية في زمن الاحتلال:

تعمل نظم التخطيط في الضفة الغربية على أساس التشريعات الأردنية منذ ١٩٦٧.

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار أوامر عسكرية بقصد تحييد هذه التشريعات ووقف العمل بها.

الأمر العسكري رقم ٤١٨ لعام ١٩٧١:

لقد أدخل هذا الأمر أول تعديل على قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦، الذي شكل الإطار القانوني الأساسي للتخطيط والبناء في الضفة الغربية بعد احتلالها في حزيران ١٩٦٧. وتم من خلال هذا القرار نقل صلاحيات وزير الداخلية إلى شخص يعينه الحاكم العسكري الإسرائيلي المسئول عن تعيين أعضاء مجلس التخطيط الأعلى الذين أعطوا صلاحيات تعديل وإلغاء وتعليق العمل بأي رخصة عمل أو مشروع تم المصادقة عليه سابقاً من قبل أي سلطة تخطيط محلية.

من الأمور الصعبة أو المستحيلة من الناحية العملية في زمن الاحتلال تقسيم الفئات التالية من الأراضي تقسيماً فرعياً:

- أراضي غير مسجلة وهي الأراضي الموجودة في ثلثي الضفة الغربية
- أراضي مسجلة بأكثر من اسم (مشاع) (ورثها أكثر من وريث)
- أراضي مسجلة تسجيلاً مغلوطاً (المساحات)
- أراضي الغائبين (تشمل ربع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية عام ١٩٦٧)
- أراضي استولى عليها الإسرائيليون

كانت السلطات الإسرائيلية ترفض السماح بالتقسيم الفرعي لأسباب تتعلق بسندات الملكية، لا بسياسة التنظيم لأكثر من ٩٠ % من الضفة الغربية.

□ قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية: مخططات التنظيم الهيكلية (المادة ١٩):

- تتشابه المواضيع والتفاصيل التي يتوجب أن يشملها مخطط التنظيم الهيكلية مع تلك التي يشملها مخطط التنظيم الإقليمي مع فارق واحد وهو أن المخطط الهيكلية يقتصر على مدينة أو قرية واحدة.
- يحدد المخطط الهيكلية مواقع الطرق القائمة والجديدة والتغييرات المنوي إدخالها وتحديد عرضها الخ..، وتعيين وتحديد غايات استعمال الأراضي في المناطق المختلفة وتخصيص أماكن للسكن وللزراعة وللحرف وللصناعات وللتحريج أو لغايات أخرى.
- كذلك يحدد المخطط الهيكلية المناطق المخصصة للمرافق العامة كالمدارس والمستشفيات ومحطات سكك الحديد والباصات والمطارات والمباني العامة الأخرى والأسواق وأماكن العبادة.
- ويبين المخطط الهيكلية القيود والشروط المفروضة بشأن مساحة الأرض التي يجوز البناء عليها والارتدادات الواجب تركها حول المباني وارتفاع المباني ونوعها.
- كما يفرض المخطط الهيكلية، عند الحاجة، على مالك أي أرض أو بناية أو من يجاوره منح السلطة المحلية حق المرور للمجاري والمصارف وأنابيب المياه أو الطرق المعلقة والأنفاق.
- ويحدد المخطط الأماكن الأثرية والتاريخية التي يجب المحافظة عليها.
- إن المخططات الهيكلية تؤمن الهيكلية لعمل منظم ومتناسق مع الخطط الموضوعية لتحقيق غايات وأهداف وآمال المواطنين. كما وتحدد هذه المخططات الأهداف والمقترحات الواجب إتباعها من أجل الحفاظ على استدامة النمو المستقبلي. فتعد المخططات الهيكلية وثيقة رسمية عامة معتمدة من قبل السلطات المحلية كسياسة توجيهية للقرارات الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. فهي مظلة واسعة تشمل جميع الأجزاء الجغرافية ضمن حدود البلديات القابلة وغير القابلة للتطوير.

➤ النظم العقارية في الأراضي الفلسطينية:

هي عبارة عن القوانين واللوائح القديمة والجديدة التي تحكم ملكية الأراضي والوصول والمنفعة من مصادر الأراضي في فلسطين. إن من شأن النظام العقاري أن يحقق ما يعرف بـ " أمن الأراضي".

- النظام العقاري المتداول في فلسطين موجود منذ أكثر من ٤٤ عام.
- بعد عام ١٩٩٣ صعدت قيمة الأراضي بشكل صاروخي بسبب قلة الأراضي والكثافة السكانية العالية. "أقل من ٥% من الأراضي تم تخصيصها لأهداف تنموية"
- يوجد معوقات مؤسسية وتضارب في الصلاحيات وإعطاء أولوية للأهداف التنموية قصيرة الأمد على تلك طويلة الأمد وللأهداف السياسية على تلك الاجتماعية والبيئية. يوجد تعددية كبيرة لملاك الأراضي في فلسطين ممن يعدون من الملاك الصغار "التوارث".
- يجب استخدام طرق مشاركة مجتمعية لتعديل وتصحيح النظم العقارية في فلسطين وتشجيع الاستثمار في الأراضي وزيادة إنتاجيتها والحد من تدهورها.

يمكن تقسيم معاملات ملكية الأراضي في محافظة بيت لحم إلى قسمين:

خارج حدود البلديات (أحواض طبيعية)

داخل حدود البلديات (معاملات تخمين)

أغلب معاملات النقل والتصرف في الأراضي خارج حدود البلديات تتم من خلال وكالات دورية يتم التعامل معها حسب القانون كسند تصرف مما يسمح لمالكين الأراضي بتسجيل أراضيهم.

لا تتجاوز نسبة المسجلين بالطابو في محافظة بيت لحم ١٠%.

➤ إدارة حيازة الأراضي:

■ يجب على السلطة توفير الإطار اللازم لتنظيم ترتيبات حيازة الأراضي، وتعزيز الحصول المأمون على الأراضي وأمن المعاملات.

■ تطبيق مبدأ لا مركزية الإدارة العقارية "بمعنى الاعتراف بحقوق الحصول على الأراضي القائمة بالفعل والاعتراف بالأشكال المحلية للتحكيم والفصل في النزاعات".

■ التسجيل السليم للأراضي شرط حاسم لضمان الحيازة وحقوق الملكية وفعالية السياسات الإسكانية وتشجيع الإصلاحات الموجهة للسوق في الإقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال مثل السوق الفلسطينية. لذلك يجب تقديم المساعدة في إصلاح سجلات الأراضي، ومسحها وتقاسم المعلومات والخبرات، في تحديث نظم إدارة الأراضي في اقتصادات السوق المتقدمة عن طريق التعليم والتدريب، والبحوث والتطوير، وتبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا وتوحيد المقاييس.

■ مهما تكن الإشكالات القانونية وأشكال المؤسسات المختارة، فإن على السلطة أن تشرك المجتمعات المحلية والحكومات المحلية في إدارة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية. وهذه المشاركة لا تعني التخلي عن السيادة بل إنها تتيح فرصة لإعادة شرعية الدولة بوصفها حكماً يفصل في الأمور. وبهذه الطريقة يصبح مجال حيازة الأراضي واحداً من المجالات الذي يظهر فيه عقد اجتماعي جديد بين السلطة والسكان.

■ ينبغي أن يظل مصممو المشروعات واعين بأن التدخلات التي يقترحونها قد تكون لها تأثيرات واسعة النطاق. فأصحاب الحقوق العقارية يملكون دائماً القوة بالنسبة لمن لا حقوق في أيديهم.

□ خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠٠٥-٢٠٠٧):

- تم اعتماد الخطة الإقليمية العمرانية لمحافظة الضفة الغربية كأساس لكافة القرارات وأنشطة استخدام الأراضي، لضمان التنسيق بين القطاعات كافة وتحقيق التوازن بين الاحتياجات التنموية وحماية الطبيعة والموارد الطبيعية.
- تم تخصيص مبلغ ١٢ مليون دولار في خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) لبند الآثار والتراث الثقافي وإدارة الأراضي، تم تركيز الأغلبية الساحقة من المشاريع في مدينة القدس.

□ الإستراتيجية البيئية الفلسطينية (٢٠٠٠):

البيئة وأنماط استعمالات الأراضي:

- إن استعمالات الأراضي والبنية التحتية في فلسطين وكل المهام الإدارية المتعلقة بها تعتبر مواضيع ذات ثقل سياسي لا يستهان به.
- تم اعتبار المناطق الحضرية في الضفة الغربية أكثر أنماط استعمالات الأراضي الحالية ضغطاً على البيئة الفلسطينية.

قضايا استعمالات الأراضي في الضفة الغربية:

من أمثلة القيود التي تحد من إمكانية تخطيط حيزي سليم في الضفة الغربية:

- عرقلة الإدارة المتكاملة للمياه العادمة عن طريق التخلص الأحادي من المياه العادمة غير المعالجة من جانب المستوطنات الإسرائيلية.
- إن التخطيط المتكامل لاستعمالات الأراضي في داخل المناطق الفلسطينية محدود جداً بفعل وجود الطرق الالتفافية الإسرائيلية التي تشق هذه الأراضي.
- توزع مناطق الترشيح والتغذية للمياه الجوفية ومجمعات الأمطار على مناطق إدارية مختلفة مما يعيق وجود سياسة فعالة لحماية المياه الجوفية.
- ازدياد نشاطات البناء في المناطق السكنية الفلسطينية وتوسعها على حساب أراضي زراعية قيمة.
- ترتيب المواضيع البيئية حسب الأهمية:

الأهمية (الأولوية)	الضفة الغربية
عالية	<ul style="list-style-type: none">• استنزاف المصادر المائية• تدهور جودة المياه• تآكل الأراضي
متوسطة	<ul style="list-style-type: none">• استنزاف المصادر الطبيعية• تلوث الهواء والضوضاء• تدهور الطبيعة والتنوع الحيوي
متدنية	<ul style="list-style-type: none">• تشويه المشهد العام والتشوه الجمالي• التهديدات للتراث الثقافي والحضاري